

الفصل الرابع :
التحليل الكنزي للاقتصاد الكلي

تمهيد:

سيهتم هذا الفصل بمعالجة النقاط التالية :

- المفاهيم الأساسية التي يركز عليها التحليل الاقتصادي الكنزي؛
- التوازن في اقتصاد يتكون من قطاعين؛
- التوازن في اقتصاد يتكون من ثلاثة قطاعات؛
- التوازن في اقتصاد يتكون من أربعة قطاعات.

I- المفاهيم الأساسية التي يركز عليها التحليل الاقتصادي الكنزي

1- مرتكزات النظرية الكينزية

لقد ارتكزت النظرية الكينزية على ثلاث نقاط أساسية:

- الاقتصاد لا ينظم نفسه تلقائياً، والتدخل الحكومي ضرورة حتمية لتصحيح الوضع الاقتصادي
 - الأجور والأسعار ليست بالمرونة الكافية، فهي جامدة في ظل التشريعات الحكومية المحددة للأجور، والنقابات التي تمنع تخفيض الأجور في ظل الأوضاع الاقتصادية غير الملائمة.
 - الطلب لن يمتص كل ما يتم عرضه وفقاً لما جاء به ساي، فالتوازن يمكن أن يحدث دون مستوى التشغيل التام، بالتالي ركز كينز على تحليل الدخل والتشغيل عن طريق الطلب الكلي الفعال.
 - أن فكرة الطلب الكلي الفعال كانت من بين الفرضيات الأساسية في النظرية الكينزية ويعرف على انه "الطلب الذي سيتحول فعلاً إلى إنفاق فعلي". بمعنى انه يمثل الإنفاق الفعلي لكافة الوحدات الاقتصادية على السلع والخدمات في فترة زمنية معينة، ومصطلح فعال هنا تشير إلى اقتران الرغبة بالقدرة على الإنفاق.
- فالطلب الكلي الفعال = الرغبة + القدرة.**
- ويتجلى إنفاق الوحدات الاقتصادية في مجموع السلع والخدمات إلي يطلبها كل من المستهلكين، الحكومة، المؤسسات الإنتاجية، وقطاع العالم الخارجي.
- الطلب الكلي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + إنفاق العالم الخارجي.**

2- دالة الاستهلاك والادخار

2-1- دالة الاستهلاك:

تعتبر دالة الاستهلاك الركيزة الأساسية للنظرية الكينزية في تحديد المستوى التوازني للدخل الوطني، حيث يرى كينز أن هناك العديد من العوامل المؤثرة في حجم الاستهلاك الكلي والتي تنقسم إلى نوعين، النوع الأول يتمثل في العوامل الموضوعية كالعادات الاستهلاكية، وهيكل توزيع الدخل الوطني بين مختلف أفراد المجتمع، ومستوى الأسعار، وحجم الأصول والثروة، أما النوع الثاني فيتمثل في العوامل الشخصية التي تنحصر حسب رأي كينز أنها تنحصر في الكرم والتبذير والحرص والبخل والاحتياط للمستقبل.

وعلى العموم يعتبر كيتز أول من أهتم بدراسة دالة الاستهلاك بشكل جدي، حيث يرى أنه يمكن التعبير على دالة الاستهلاك باستخدام العلاقة الخطية التي تأخذ الشكل الموالي :

$$C = C_0 + bY_d$$

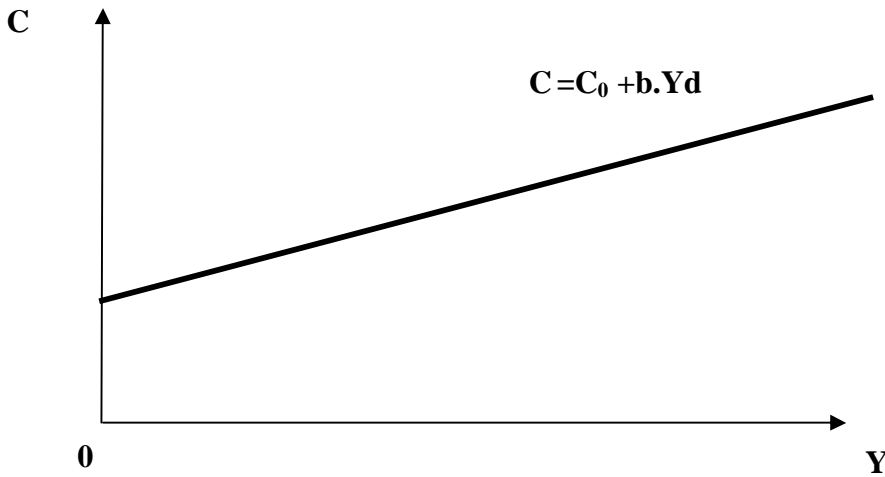
حيث: C_0 : عبارة عن الاستهلاك المستقل أي مستوى الاستهلاك عندما يكون الدخل معدوم.
 b : الميل الحدي للاستهلاك والذي ويعرف اقتصادياً بأنه ميل الأفراد لإنفاق جزء من دخولهم على الاستهلاك، فهو عبارة عن قيمة التغير في الاستهلاك في حالة تغير الدخل بوحدة واحدة، ويحسب بالعلاقة

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y_d} = \frac{C_2 - C_1}{Y_2 - Y_1}$$

التالية: وعادة يكون محصور بين 0 و 1.

ويعتقد كيتز أن أصول دالة الاستهلاك ترجع إلى (القانون السيكولوجي) فالأفراد في المتوسط يعملون على زيادة استهلاكهم عندما ترتفع دخولهم لكن بمقدار أقل من الزيادة في هذا الدخل $\Delta C < \Delta Y$ ولإثبات ذلك نحسب نسبة الزيادة في الدخل ونقارنها بنسبة الزيادة في الاستهلاك. وتمثل دالة الاستهلاك بيانياً كما يلي:

الشكل رقم (1-1): دالة الاستهلاك



الميل المتوسط للاستهلاك: هو النسبة بين الاستهلاك والدخل المتاح، ويعبر عنه جبرياً كمايلي :

$$APC = \frac{C}{Y_d}$$

والعلاقة بين :

$$APC = \frac{C}{Y_d} = \frac{C_0 + MPC.Y_d}{Y_d} = \frac{C_0}{Y_d} + MPC$$

$$\Rightarrow APC > MPC$$

كما أن الربط بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط، يكون من خلال حساب مرونة الاستهلاك بالنسبة إلى الدخل التي تمثل في الأساس حاصل قسمة الميل الحدي للاستهلاك على الميل المتوسط للاستهلاك، ومضمون المرونة، يكمن في أنها تدلنا بنسبة مئوية بكم يتغير الاستهلاك عندما يتغير الدخل بـ 1%.

ويعبر على المرونة رياضياً كما يلي :

$$e_{c,y} = \left(\frac{\Delta C}{C} \right) / \left(\frac{\Delta Y}{Y} \right) = \frac{\Delta C}{\Delta Y} \cdot \frac{Y}{C} = \frac{\left(\frac{\Delta C}{\Delta Y} \right)}{\left(\frac{C}{Y} \right)} = \frac{MPC}{APC}$$

إن مقارنة حدة التطورات الحاصلة في الدخل والاستهلاك، تسمح لنا بمعرفة نوعية السلعة، ولقد أصطلح اقتصادياً على هذه المقارنات بقوانين إنجل ENGEL بحيث:

❖ $e_{c,y} > 1$: تعتبر السلعة علياً أو فخمة.

❖ $e_{c,y} < 1$: تعتبر السلعة دنياً.

❖ $e_{c,y} \approx 1$: سلعا تعادلية.

2-2-دالة الادخار

يعرف الادخار بأنه الجزء المتبقي من الدخل التصرفي بعد الاستهلاك. وعلى هذا الأساس نشق دالة الادخار من دالة الاستهلاك على النحو التالي :

$$S = Y_d - C = Y_d - C_0 - b.Y_d = -C_0 + (1-b).Y_d$$

حيث : S : الادخار

$-C_0$: الادخار المستقل عن الدخل

$s = (1-b)$ الميل الحدي للادخار، عبارة عن التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بوحدة واحدة ويعبر عنه رياضياً كما يلي:

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y_d} = \frac{S_2 - S_1}{Yd_2 - Yd_1} = 1 - b = 1 - MPC$$

أما الميل الوسطي للادخار ورمزه APS وهو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل المخصص للادخار ويمكن حسابه بتطبيق القانون التالي :

$$APS = \frac{S}{Y_d}$$

وتجدر الإشارة أن هناك علاقة تربط بين الميل المتوسط للادخار مع الميل المتوسط للاستهلاك.

$$APS = 1 - APC$$

والعلاقة بين APS, MPS كما يلي:

$$S = -C_0 + (1 - b).Y_d$$

$$APS = \frac{S}{Y_d} = \frac{-C_0}{Y_d} + MPC$$

3- دالة الاستثمار والكفاية الحديثة لرأس المال

3-1- تعريف الاستثمار ودالته:

هناك ثراء كبير في مجال التعاريف التي صيغت للاستثمار، نظرا لتعدد الزوايا والجوانب التي ينطلق منها الباحثون لمحاولة فهمه وتحديد كافة أبعاده، وفي هذا المقام نورد تعريف الاستثمار من الزوايا: الاقتصادية، المالية، والمحاسبية.

- **تعريف الاستثمار اقتصادياً:** ولقد أسهب الاقتصاديون في تعريفهم للاستثمار ومنهم الاقتصادي **J.M.Keynes** والذي يرى أنه يمثل: "الإضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الانتاجي لفترة معينة، أو أنه الإضافات الحالية إلى قيمة رأس المال الحالية والتي تنتج عن النشاط الاقتصادي لفترة معينة".

ويعرفه **P. Samuelson** على أنه: "ثاني أهم عنصر من الإنفاق الخاص ويعتبر أنه بالنسبة للاقتصاد الكلي كلمة تعني الزيادة في مخزون رأس المال المادي (الآلات، المباني... الخ)، أما بالنسبة للأشخاص العاديين، الاستثمار هو شراء قطعة أرض، سهم أو سندات... الخ، ولا يمكن اعتبار مشروع استثماري إلا عندما يكون هناك إنشاء حقيقي لرأس المال".

كما عرفه **جيمس و ريجارد** بأنه: "تدفق الإنفاق على الأصول المعمرة التي تعمل إما على زيادة المقدرة على إنتاج المنتجات في المستقبل، أو إلى خلق منافع للمستهلك في المستقبل".

بناء على ما سبق، نجد أن الاقتصاديين لم يدخروا أي جهد لتقديم تعريف لمصطلح الاستثمار؛ حيث يلاحظ المتفحص للتعريف السابقة درجة التقارب الكائنة فيما بينها وذلك من حيث المعنى، إذ تركز في مجملها على قيام المستثمر بتوظيف الأموال المتوفرة عن طريق شراء مختلف الأصول، بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن.

- **التعريف المالي للاستثمار:** من الناحية المالية ينظر إلى الاستثمار على أنه: "التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على الإيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار".

في حين عرفه آخر بأنه: التخلي عن أملاك يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولمدة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك المدة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

❖ القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول؛

❖ النقص المتوقع في قوة تلك الأموال بفعل التضخم؛

❖ المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها، كما هو متوقع لها.

- **التعريف المحاسبي للاستثمار** : تعبر الاستثمارات عن " الأصول الثابتة التي تستعملها المؤسسة بصفة دائمة لإنتاج وبيع السلع والخدمات ، ولا يتم حيازتها بهدف البيع بل للاستخدام الدائم لذلك سميت بوسائل الاستغلال الدائمة ، فهي مجمل الأملاك والقيم الدائمة المعنوية (حقوق الملكية الصناعية والتجارية ، حقوق الاختراع ، شهرة المحل ، العلامات التجارية ...) وغير المعنوية أو الملموسة (التجهيزات ، الأراضي ...) المنقولة (التجهيزات) وغير المنقولة (الأراضي ...) التي اشترتها المؤسسة أو أنجزتها بوسائلها الخاصة ، لا من أجل بيعها أو تحويلها وإنما لاستعمالها كوسائل دائمة للاستغلال سواء المخصصة للإنتاج أو الموجهة للعمليات غير المهنية (تجهيزات اجتماعية) ".

وخلاصة القول أن وجهات النظر الرامية إلى تقديم تعريف للاستثمار ، تنفق في نقطة أساسية مفادها أن مفهوم هذا الأخير يرتكز على تخصيص بعض الموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول على عوائد في المستقبل .

تجدر الإشارة فقط إلى أن الإنفاق الاستثماري يرتبط بعدة متغيرات منها الدخل الوطني، الطلب الكلي ، معدل الفائدة السائد لكن في التحليل الكيترتي يرتبط الإنفاق الاستثماري أكثر بالدخل الوطني وتغيراته حيث كلما زاد الدخل زاد الاستثمار والعكس صحيح . ويمكن تمثيل هذه العلاقة بما يلي :

$$I = I_0 + dY$$

بحيث :

$$d = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

d :يمثل الميل الحدي للاستثمار وهو عادة ما يكون موجب وأقل من الواحد .

I_0 : الاستثمار المستقل عن الدخل .

لكن مع هذا فان كيتر لم يستثني اثر سعر الفائدة على الطلب الاستثماري ويمكن تمثيل ذلك بالعلاقة التالية :

$$I = I_0 - gi$$

لان العلاقة بين الطلب الاستثماري وسعر الفائدة علاقة عكسية .

3-2- تصنيف الاستثمار:

نظرا لاختلاف المعايير المعتمدة في تصنيف الاستثمارات ، فهناك أنواع كثيرة لها ، وسنقتصر في هذا المجال على عرض نوعين من التصنيفات .

- **التصنيف حسب الأصل محل الاستثمار** :

تصنف الاستثمارات من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى :

أ- الاستثمارات الحقيقية: يقوم مفهوم الاستثمار الحقيقي أو الاقتصادي على افتراض أن الاستثمار في الأصول الحقيقية هو فقط ما يترتب عليه خلق منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المستثمر، ومن ثم ثروة المجتمع، وذلك بما تخلقه من قيمة مضافة، لذا يطلق البعض على الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات.

والجدير بالذكر أن الاستثمار الحقيقي يقسم إلى ثلاثة أنواع تتمثل في:

- الاستثمار الثابت: يشير الاستثمار الثابت إلى التجهيزات الثابتة اللازمة للعملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والإنشاءات والمصانع، وهي تعمل رغم القدرات الإنتاجية في المستقبل.

- الاستثمار في المخزون: وهو الاستثمار الذي يتكون من الإضافات إلى المواد الخام والمنتجات النهائية التي لم تسوق بعد، وكذلك تحتفظ المؤسسة بمخزون من المواد الخام والسلع تامة الصنع لمواجهة التغيرات في المستقبل، ويتكون المخزون نتيجة عدة أسباب منها ما يلي:

- مواجهة الطلب المستقبلي على المنتجات التي لا يتم تصنيعها في الحال.

- تخفيض التكلفة نتيجة الشراء بكميات كبيرة.

- يعتبر المخزون جزءا لا يمكن تجنبه في العملية الإنتاجية.

- الاستثمار العقاري: يشير هذا النوع من الاستثمار في العقارات باعتبارها أصلا طويل الأجل، والذي يتأثر بعوامل عديدة منها ما يلي:

- العائد على الاستثمارات الأخرى، حيث يؤدي انخفاض العائد على الأصول الأخرى وارتفاع العائد من الاستثمار العقاري إلى زيادة الاستثمارات الموجهة إلى هذا النشاط؛

- الثروة وزيادتها حيث يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العقار، وبالتالي تزيد الاستثمارات في مجال العقارات.

ب- الاستثمارات المالية أو الظاهرية: وهي تشمل الاستثمار في الأوراق المالية من خلال حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال الشركة أو سنداتها، ويعتبر هذا الأصل حقا ماليا يخول لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد. وتعرف أيضا الاستثمارات المالية بأنها: "حصيلة امتلاك المستثمر (طبيعي أو معنوي) أدوات ملكية (الأسهم بأنواعها) وأدوات مديونية (سندات بأنواعها) لتحقيق عائد في ظل مخاطرة معينة."

وعليه، فإن الاستثمارات المالية تشكل مجموعة غير متجانسة من البدائل، حيث تعد عملية الاستثمار فيها غاية في الأهمية لضمان التنمية الاقتصادية، والغرض منها الربط بين المدخرات المالية والاستثمار.

- التصنيف حسب الهدف من الاستثمار :

يمكن تصنيف الاستثمارات حسب الهدف إلى:

أ- استثمارات الإحلال: يتم من خلال هذا النوع من الاستثمارات باستبدال التجهيزات والمعدات القديمة نظرا لتقدمها، أو بسبب ارتفاع تكاليف الصيانة، التعطيلات المستمرة، بطء في الإنتاج حيث تعوض بتجهيزات جديدة تتمتع بنفس الخصائص التقنية.

ب- استثمارات التوسع: يرمى هذا النوع من الاستثمارات إلى رفع القدرة الإنتاجية والتوزيعية للمؤسسة، قصد مواجهة الطلب المتزايد على منتجاتها أو خدماتها.

ج- استثمارات التحديث أو الترشيح: تمكن مثل هذه الاستثمارات المؤسسة من تحسين الإنتاجية، لكن بشرط تخفيض التكاليف والحفاظ على نفس الحجم الإنتاج بشكل مترام.

د- الاستثمارات الإستراتيجية: تهدف المؤسسة إلى زيادة حصتها السوقية للسيطرة على الأسواق فهي بذلك تتبنى إستراتيجية هجومية، أو تستعمل إستراتيجية دفاعية من خلال المحافظة على وضعيتها التنافسية في حالة المنافسة الشديدة.

هـ- استثمارات التجديد: وهي عبارة على الاستثمارات التي يتم إنجازها عن طريق استغلال التكنولوجيا الجديدة، بهدف مجارات التطور التكنولوجي.

و- الاستثمارات الاجتماعية: تهدف الاستثمارات الاجتماعية إلى تحسين ظروف العمل، وتكون لها أثر إيجابي غير مباشر على مردودية المؤسسة مثل: إنجاز مطاعم للعمال، قاعات الرياضة مراكز الاصطياف وروضة الأطفال، وإن هذا النوع من الاستثمارات تحقق الاستقرار في وضعية العمال، مما ينعكس إيجابا ويؤدي إلى تحسين إنتاجية المؤسسة.

والجدير بالذكر أنه قد يجمع استثمار معين بين مختلف الأنواع في نفس الوقت، كاستثمارات التوسعية التي قد تكون أيضا مخصصة لأغراض تحقيق الإحلال، فضلا على خدمة مجال البحث في نفس الوقت.

3-3-العوامل المحددة لقرار الاستثمار:

يقبل المستثمر على الاستثمار عندما يتوقع أن ذلك سوف يعود عليه بالربح. أي عندما يكون العائد من الاستثمار أكبر من التكاليف، هذه الفكرة البسيطة تنطوي على عناصر أساسية لفهم موضوع الاستثمار، وتمثل في:

-العائد: يمكن أن يجلب الاستثمار الربح للمؤسسة في حال تمكنت من بيع منتجاتها لقاء مبلغ أكبر مما استثمرته وهذا يعني أن المستوى الإجمالي للإنتاج يشكل عاملا محددًا للاستثمار. فالعلاقة بين الناتج والاستثمار إنما هي علاقة تبادلية، أي أن زيادة الناتج الوطني تتطلب زيادة الاستثمار. كما أن الزيادة في الاستثمار تتولد من الزيادة في الناتج.

-**التوقعات:** الاستثمار بالدرجة الأولى عمل يتضمن درجة من المخاطرة ،مبني على التوقع أو التنبؤ بالأحداث المقبلة .فان افترض المستثمرون أن الوضع الاقتصادي المقبل في بلد ما سوف يتسم بالركود أو الانكماش فأنهم يجمعون عن توظيف أموالهم فيه والعكس في حالة الراج.

-**الكلفة:** تشكل الكلفة عاملا مهما في اتخاذ القرارات الاستثمارية .سواء تعلق الأمر بالتكاليف الثابتة أو التكاليف المتغيرة كتكلفة المواد الأولية والوسيطية (المدخلات) أو تكلفة الاستثمار أو الافتراض كمعدل الفائدة وكذلك أجور اليد العاملة..... الخ

كما ان هناك عامل آخر يحدد الاستثمار لا يقل أهمية عن سابقه ويتمثل في مصادر التمويل فإذا توفرت هذه الأخيرة فان هذا سيشجع على الاستثمار وذلك مثل سهولة الحصول على القروض المصرفية ويحدث العكس في حالة صعوبة التمويل المصرفي أو ضعف مصادر التمويل الأخرى.

3-4-الكفاية الحدية لرأس المال:

لقد عرف كيتز الكفاية الحدية لرأس المال بأنها تمثل: " معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعوائد المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول الإنتاجية مساويا لتكلفة أو سعر شراء هذا الأصل".
ويمكن حساب معدل الكفاية الحدية لرأس المال بتطبيق القانون التالي:

- في حالة عدم تساوي الإيرادات السنوية الصافية المتوقعة أي : $R_1 \neq R_2 \neq \dots \neq R_n$

$$P_0 = \frac{R_1}{(1+r)} + \frac{R_2}{(1+r)^2} + \frac{R_3}{(1+r)^3} + \dots + \frac{R_n}{(1+r)^n} + \frac{F_n}{(1+r)^n}$$

- في حالة تساوي الإيرادات السنوية الصافية المتوقعة أي : $R_1 = R_2 = \dots = R_n = R$

$$P_0 = \frac{R_1}{(1+r)} + \frac{R_2}{(1+r)^2} + \frac{R_3}{(1+r)^3} + \dots + \frac{R_n}{(1+r)^n}$$

$$P_0 = R \cdot \left[\frac{1}{(1+r)} + \frac{1}{(1+r)^2} + \dots + \frac{1}{(1+r)^n} \right]$$

وباختصار العلاقة السابقة نصل :

$$P_0 = \frac{R}{r} \cdot \left[1 - \frac{1}{(1+r)^n} \right]$$

ويجد المقدار $\frac{1}{r} \cdot \left[1 - \frac{1}{(1+r)^n} \right]$ في جداول مالية خاصة يجب الاعتماد عليها لحساب معدل الكفاية الحدية لرأس المال.